

رأي لجنة معايير المحاسبة حول "متطلبات إفصاح إضافية لخدمة مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة"

الموافق ٢٠١٢/٣/٣ م

التاريخ ١٤٣٣/٤/١٠ هـ

الرقم ١/١٣

مقدمة:

يوفر الإفصاح في القوائم المالية معلومات ضرورية لإيضاح أو شرح بعض البنود الواردة في القوائم المالية، بهدف مساعدة المستفيدين من القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاملهم مع المنشأة.

ولأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، فإن الدراسات المسحية أظهرت أن قطاعا كبيرا من المستفيدين يحتاج إلى معلومات أخرى إضافة إلى ما تتطلبه المعايير الحالية. ويظهر ذلك في حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية التي يعتمد بعضها على فهمهم لطبيعة معاملات الشركة وفقا للمتطلبات الشرعية في حين لا يوجد في المعايير السعودية الحالية ما يوجب على الشركات مثل هذا الإفصاح التفصيلي. ولهذا رأيت لجنة معايير المحاسبة ضرورة أن توفر الشركات إفصاحا إضافيا ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية لتغطية النقص في المعايير الحالية، وذلك من خلال إصدار رأي مهني يتضمن الإفصاح الإضافي المطلوب.

نبذة تاريخية عن اهتمام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالإفصاح عن مدى توافق عمليات الشركات مع الضوابط الشرعية :

خلال مناقشة مشروع معيار ربحية السهم لاعتماده في الاجتماع الرابع للدورة الخامسة المنعقد في ١٤٢٨/٠٦/٠٨ هـ، وجه مجلس إدارة الهيئة لجنة معايير المحاسبة للنظر في إضافة فقرة توضح كيفية احتساب ربحية السهم من الدخل من الأنشطة غير الربوية. واستجابة لطلب مجلس الإدارة، قررت لجنة معايير المحاسبة في اجتماعها السابع عشر للدورة الرابعة المنعقدة في ١٤٢٨/٠٦/١٨ هـ تكليف الأمانة العامة بدراسة الموضوع والعرض على اللجنة بما تتوصل إليه. إضافة إلى ذلك، فقد أعادت اللجنة التأكيد على أهمية هذا الموضوع في اجتماعها الرابع والعشرين للدورة الرابعة المنعقد في ١٤٢٩/٠٥/٢٣ هـ عند نظرها في طلب لإصدار معيار محاسبي يلزم الشركات المساهمة بالإفصاح في تقاريرها المالية عن مدى التزامها بالضوابط الشرعية.

وقد نصت خطة لجنة معايير المحاسبة المعدة للتوافق مع المعايير الدولية على أن يكون للجنة دور مؤثر في توفير معايير وإرشادات تطبيقية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة فيما لا تغطيه المعايير المتوافقة مع المعايير الدولية. وأشارت تلك الخطة إلى أن اللجنة ستقوم بتحديد الإفصاحات الإضافية اللازمة ضمن

المعايير المتوافقة لمساعدة المستفيدين على فهم طبيعة المعاملات وفقا للمتطلبات الشرعية.

هدف الرأي:

يهدف هذا الرأي إلى تحديد المعلومات الإضافية التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية لمساعدة المستفيدين من القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المعتمدة على فهمهم لطبيعة معاملات الشركات وفقا للمتطلبات الشرعية.

خيارات الإفصاح:

الخيار الأول (الخيار المفضل): أن تفصح الشركة عن تفاصيل عملياتها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المعتمدة على فهمهم لطبيعة معاملات الشركات وفقا للمتطلبات الشرعية.

الخيار الثاني: أن تفصح الشركة عن العمليات والمبالغ غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية (إن وجدت) المتعلقة بأي بند من بنود القوائم المالية. ولا يتم تطبيق هذا الخيار إلا إذا كان لدى الشركة سياسة معلنة حول الالتزام بالضوابط الشرعية.

ويجب على الشركة الثبات في تطبيق أحد الخيارين أعلاه على كل بنود الإفصاح المشار إليها أدناه (الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات). وفي حال رأت المنشأة تطبيق الخيار الأول على بعض البنود، وتطبيق الخيار الثاني على بنود أخرى فيجب على المنشأة أن تفصح عن مبرراتها.

متطلبات الإفصاح الإضافية:

أولا: سياسة الشركة:

عند تطبيق الشركة للخيار الثاني المشار إليه أعلاه، فإنه يجب أن تفصح الشركة عن سياستها تجاه الالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة باستثماراتها ومصادر تمويلها وعملياتها التشغيلية (بما في ذلك شروط الدفع مع العملاء والموردين). فعلى سبيل المثال، قد تفصح الشركة عن تقيدها بالضوابط الشرعية المتعلقة بالبيع الآجلة وعمليات التأجير وغيرها من التعاملات مع العملاء. ويجب أن تفصح الشركة عن الآلية التي توصلت بها إلى الحكم على مدى توافق عملياتها مع الضوابط الشرعية. وبالنسبة للشركات التي تلتزم بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها فيكفي للوفاء بمتطلبات هذا الرأي الإفصاح عن ذلك ضمن السياسات المحاسبية على أن يشمل هذا الإفصاح الآلية المستخدمة.

ثانيا: الأصول:

١- مدينو الشركة (ويشمل ذلك المدينين والأوراق التجارية وأقساط مبيعات التقسيط والتأجير التمويلي والقروض الممنوحة لأي جهة، وأي حسابات أخرى مشابهة):

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق تعاملاتها مع عملائها مع الضوابط الشرعية:

الخيار الأول: تفصح الشركة بالتفصيل عن أي مديونيات لها في مجموعات متجانسة من حيث النوع

والشروط، ويشمل الإفصاح طبيعة الدين وشروطه ومبلغه وعوائده الدورية.
الخيار الثاني: تفصح الشركة عن مبالغ المديونيات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ العوائد عليها.

٢- الاستثمارات بجميع أنواعها:

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق استثمارات الشركة مع الضوابط الشرعية:

الخيار الأول: تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ استثماراتها كما يلي وذلك في مجموعات متجانسة:

١. الاستثمارات في أسهم كل شركة والعوائد (أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونا باسم الشركة المستثمر فيها.

٢. طبيعة وشروط وتكلفة الاستثمارات في سندات وصكوك وأي أدوات مديونية أخرى لأي جهة وأجالها والعوائد (أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونة باسم الجهة المصدرة لها.

٣. الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والعوائد (أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونة باسم الصندوق والجهة المديرة له.

٤. أي استثمارات مالية أخرى مع الإفصاح عن طبيعة الاستثمارات والعوائد (أو الخسائر) عليها خلال الفترة مقرونة باسم الجهة المستثمر فيها.

٥. أي استثمارات مالية تم تصفيتها خلال الفترة والعوائد (أو الخسائر) المحققة عليها خلال نفس الفترة مقرونة باسم الجهة المستثمر فيها.

عند تطبيق هذا الخيار فإنه يجب عدم المقاصة بين عوائد الاستثمارات وخسائرها.

الخيار الثاني: تفصح الشركة عن مبالغ الاستثمارات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ العوائد المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة.

ثالثا: الالتزامات:

١- **دائنو الشركة:** (ويشمل ذلك الدائنين والأوراق التجارية وأقساط مشتريات التقسيط والتأجير الرأسمالي والقروض من أي جهة، وأي حسابات أخرى مشابهة):

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق مديونيات الشركة مع الضوابط الشرعية:

الخيار الأول:

١. تفصح الشركة بالتفصيل عن أي تمويل أو مديونيات عليها في مجموعات متجانسة من حيث النوع والشروط. ويشمل الإفصاح طبيعة التمويل أو الدين وشروطه ومبلغه وأعباءه الدورية. وفي حالة التمويل والقروض والتسهيلات الائتمانية، يشمل الإفصاح اسم الجهة المقدمة لكل تمويل أو قرض أو تسهيل ائتماني.

٢. تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ التمويل والقروض التي تمت تصفيتها خلال السنة وأعباءها وتاريخ التصفية.

الخيار الثاني: تفصح الشركة عن مبالغ المديونيات المشار إليها أعلاه غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ الأعباء المحققة عليها خلال الفترة.

٢. السندات والصكوك:

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق إصدارات الشركة مع الضوابط الشرعية:

الخيار الأول:

١. تفصح الشركة بالتفصيل عن أنواع السندات والصكوك التي أصدرتها على أن يتضمن الإفصاح طبيعة كل إصدار وشروطه وأجله وتاريخ إصداره وقيمه وأعباءه الدورية.

٢. تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ السندات والصكوك التي تم سدادها خلال السنة وأعباءها وتواريخ سدادها.

الخيار الثاني: تفصح الشركة عن مبالغ السندات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية وأجلها وتواريخ إصدارها وأعباءها الدورية. وفي حال تم سداد سندات خلال الفترة فيجب أيضا الإفصاح عن تاريخ السداد.

رابعاً: الإيرادات والمصروفات:

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق عمليات الشركة مع الضوابط الشرعية :

الخيار الأول:

١. إضافة إلى متطلبات معيار الإيرادات، تفصح الشركة عن قيمة كل نوع من الإيرادات الرئيسية المحققة مع وصف لطبيعة المنتجات أو الخدمات المكونة لكل إيراد بحيث يتمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

٢. تفصح الشركة بالتفصيل عن نتائج الأعمال الأخرى، بما في ذلك قيمة ووصف كل إيراد أو مصروف عرضي أو مكسب أو خسارة بحيث يتمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية. ولا يجوز عمل مقاصة بين الإيرادات الأخرى والمكاسب وبين الخسائر، حيث يجب أن تظهر القائمة كل من مجموع الإيرادات الأخرى والمكاسب ومجموع الخسائر الأخرى.

٣. إضافة إلى متطلبات معيار المصروفات الإدارية والتسويقية، تفصح الشركة عن وصف لطبيعة المصروفات بحيث يتمكّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

٤. تفصح الشركة عن تفاصيل مصروفات التمويل والاقتراض متضمنة طبيعة كل مصروف والتمويل أو الدين المرتبط به.

الخيار الثاني: تفصح الشركة عن قيمة وطبيعة الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

خامسا: ربحية السهم:

إضافة إلى متطلبات معيار ربحية السهم المتعلقة بربحية السهم الأساس، وعند تطبيق الشركة للخيار الثاني للإفصاح المتعلق ببند الإيرادات والمصروفات، تفصح الشركة عن نصيب السهم من العمليات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

نطاق تطبيق الرأي:

يطبق هذا الرأي على الشركات المساهمة.

تاريخ سريان مفعول الرأي:

تشجع الشركات المساهمة على تطبيق هذا الرأي وذلك للقوائم المالية المعدة عن الفترات المالية التي تبدأ اعتبارا من ٢٠١٢/٦/٣٠م. وتقرر الهيئة في ضوء تجربة التطبيق الاختيارية تاريخ التطبيق الإلزامي للرأي.

Accounting committee proposed opinion on “Additional Disclosure requirements to serve the needs of the users of financial statements of joint stock companies

Introduction:

Financial statement disclosures are essential information provided by companies to clarify or interpret certain published financial information to assist users of financial statements in their decision making related to the entity.

For their decision making purposes, a considerable number of users need additional information above those already required under existing standards. This is especially evident in the needs for additional disclosure to assist users in determining the extent of companies' compliance with Shariah requirements.

It has been observed that the level of disclosure required to serve the needs of the users of financial statements is often lacking in traditional financial statements in the Kingdom. For example, companies do not disclose the sources of their investment income in a way that would assist the user to assess the nature of investment with respect to its compliance with Shariah requirements. Such disclosure is currently not required by SOCPA accounting standards. Thus, the accounting committee has decided to issue an opinion to require companies to provide additional disclosures to meet the users' information needs related to the level of compliance with Shariah requirements in the financial statements.

Historical background about the SOCPA initiative with respect to disclosure related the extent of companies' compliance with Shariah requirements

During the discussion at the time of approval of EPS standard, the SOCPA Board in its 4th meeting of the 4th term held on 8/6/1428 emphasized on the need that the EPS standard should reflect the Shariah non-compliant EPS separately. As a response, the Accounting Standards Committee in its 17th meeting of its 4th term held on 18/6/1428 requested the SOCPA Secretary General to prepare a study on this matter. Additionally, the Committee reinforced the matter in its 24th meeting of its 4th term held on 23/5/1429 by considering the importance of issuing a standard that requires joint stock companies to disclose the extent of compliance with Shariah requirements in their financial reports.

Under the SOCPA proposed Convergence Plan for IFRS, it is also clearly mentioned that the Accounting Standards Committee of SOCPA will determine any additional disclosures necessary to assist users in understanding the nature of transactions according to Shariah requirements.

Therefore the Accounting Standards Committee has decided to issue an opinion to require companies to provide additional disclosures in their financial statements to help users in their decision making process based on the level of compliance of their operations with Shariah requirements.

Opinion Objective:

The objective of this opinion is to determine the additional information that should be disclosed to assist users of financial statements in their decision making process which depends on their understanding of the nature of companies' operation in light of Shariah requirements.

Options of Disclosure on the extent of companies' operations compliance with Shariah requirements

In order to assist the companies in applying additional disclosures related to Shariah compliance in the financial statements, the Committee decided to offers two options to enhance the disclosures needed to assess the level of compliance with Shariah requirements

in the financial statements :

Option One (Preferred): Disclosure of certain details about company's operations needed to assess the level of compliance with Shariah requirements.

Option Two (Allowed): Disclosure of non Shariah compliant operations and related amounts in the financial statements. The use of this option is allowed only when the company has disclosed its policy toward its commitment to follow Shariah requirements.

The company must consistently apply one of the above options on all the items referred to below (assets, liabilities, and income and expenses). However, if the company applies the first option on certain items and apply the second option on other items, then the company must disclose its justification.

The selected option should be applied on assets, liabilities, revenues and expenses.

The additional disclosure requirements

I. Company policy

When a company choose to apply the second disclosure option mentioned above , it shall disclose its policy towards compliance with Shariah requirements related to its investments, financing and operations (including payment terms with customers and vendors). For example, the company discloses that it follows the Shariah requirements related to installment sales and leasing etc., The company shall disclose the mechanism used to assess its compliance with Shariah requirements. If the company is fully complied with Shariah requirements in all of its operations, it is enough for the purpose of applying this opinion to disclose this fact including the mechanism used to determine compliance.

II. ASSETS

1. Receivables (including trade, notes, installment sales, finance lease, loans, and other similar accounts.)

The company follows one of the following options to meet the needs of information users with respect to the extent of compliance with Shariah requirements:

Option 1: Disclosure of details on receivables in homogenous groups on the basis of type and conditions. Disclosure will include the nature of receivables / loans, terms, amount and periodical return.

Option 2: Disclosure of all amounts of receivables / loans and their returns which are not in compliance with Shariah requirements.

2. INVESTMENTS (ALL CATEGORIES)

The company follows one of the following options to meet the needs of the users of information with respect to the extent of compliance with Shariah requirements:

Option 1: The company discloses in detail the value of its investments in homogenous groups as follows:

1. Investments in the shares of each company and the returns (or losses) realized and unrealized for the period as well as the name of the investee company.
2. Nature, conditions, cost of investments in bonds/sukuks and any other debt instruments and their due dates, returns (or losses) realized and unrealized for the period as well as the name of the issuer.

3. Investments in investment funds and returns (or losses) realized and unrealized for the period as well as the name of the fund and its managing entity.
4. Any other financial investments with added disclosure on the nature of investments and returns (or losses) for the period, as well as the name of the investee.
5. Any financial investments that have been settled during the year and returns (or losses) realized for the period as well as the name of the investee.

When this option is applied, netting-off between investment returns and losses is not allowed.

Option 2: The company discloses the amounts of investments which are not in compliance with Shariah requirements and the amount of returns realized and unrealized for the period.

III. LIABILITIES

1. Payables (including trade, notes, installment sales, capital lease, borrowing, and other similar accounts.)

The company follows one of the following options to meet the needs of the users of information with respect to the extent of compliance with Shariah requirements:

Option 1:

1. Disclosure of details on payables and other financing in homogenous groups on the basis of type and conditions. Disclosure will include the nature of payables / loans, conditions, amount of principal and finance. For loans and credit lines, disclosure should include name of financier for each financing, loan or credit facility.
2. Disclose in detail of the amounts of financing and loans that had been settled during the year and its financing charges and date of settlement.

Option 2: Disclosure of all amounts of payables, financing and loans and their realized financing charges for the period which are not in compliance with Shariah requirements.

2. BONDS / SUKUKS

The company follows one of the following options to meet the needs of the users of information with respect to the extent of compliance with Shariah requirements:

Option One:

1. Disclosure in detail about the types of bonds / sukuk, including the nature and conditions of each instrument and the maturity and issuance dates, its principal amount and periodical finance charges.
2. Disclose in detail of the amounts of instruments that had been settled during the year, the finance charges and the dates of settlement.

Option Two: Disclosure of the amounts of bonds and finance charges with their maturities and dates of issuance, which are not in compliance with Shariah requirements. For those Shariah non-compliant instruments that are settled during the period, disclosure should also include the date of settlement.

IV. INCOME AND EXPENSES

The company follows one of the following options to meet the needs of the users of information with respect to the extent of compliance with Shariah requirements:

Option One:

1. In addition to requirements of the Revenue standard, the company discloses the amounts of all the types of its main revenue with added description of the nature of products and services included in the revenue to the degree that may help users to determine the extent of Shariah compliance.
2. Disclosure in detail of all other income, including the amount and nature of each other incidental revenue, expense, gains, or losses to the degree that may help users to determine the extent of Shariah compliance. Netting off between other revenue/gains and other expenses is not allowed i.e. the statement should disclose the gross of other revenue, gains, and the gross of other losses separately.
3. In addition to the requirements of SOCPA Administrative and Marketing Expense Standard, the company discloses the nature of expenses to the degree that may help users to determine the extent of Shariah compliance.
4. The company discloses the details of financing and borrowing expenses, including the nature of each expense and related financing / loans.

Option 2: Disclosure of the nature and amounts of revenues and expenses that are that are not in compliance with Shariah requirements .

V. Earnings per Share:

In addition to the requirements of the SOCPA Earning per Share standard relating to basic earnings per share, and when a company choose to apply the second disclosure option relating to income and expenses, the company discloses the portion of Shariah non-compliant transactions per share.

Scope of application of this opinion

This opinion is applied on joint stock companies.

Effective date

Joint stock companies are encouraged to apply this opinion for financial periods beginning on or after 30/06/2012. SOCPA will decide about the mandatory application of this opinion after reviewing the feedback on the optional application.